

مشاريع قرارات اللجنة الدائمة للشؤون السياسية

1. قرار بشأن "الحكومة الرشيدة"
2. قرار بشأن "سيادة القانون والتمكين القضائي"
3. قرار بشأن "الممارسات البرلمانية الجيدة"
4. قرار بشأن "بناء الازدهار في آسيا من خلال الصداقة والتعاون"
5. قرار بشأن "البرلمانات والحكومات الآسيوية معاً من أجل الازدهار في آسيا"
6. قرار بشأن "دعم البرلمانات الآسيوية الثابت للشعب الفلسطيني"
7. قرار بشأن "التنمية المتسقة من خلال الديمقراطية"
8. مشروع قرار بشأن "تعزيز التعاون بين أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية لحماية تعددية الأطراف وتعزيزها" (جديد)





قرار بشأن الحوكمة الرشيدة

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ ندرك أن الحوكمة الرشيدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة التي تؤدي إلى الاستقرار والازدهار؛

وإذ تأخذ في الاعتبار جميع سمات الحوكمة الرشيدة وآثارها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وازدهار الإنسان؛

وإذ نعترف بأهمية الحوكمة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كإحدى وسائل بناء مجتمعات سلمية وعادلة

وشاملة؛

1. نؤكد من جديد على أنّ الحوكمة الرشيدة هي الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية الشاملة؛

2. نقر بأنّ الشفافية بجميع أشكالها ومظاهرها، ووسائل الإعلام الحرة والمسؤولة، والمشاركة الشعبية في الحكومة، والمجتمع المدني النابض بالحياة هي أساس الحوكمة الرشيدة؛

3. نشدد على البرلمانات الأعضاء لتحديد الفجوات في الحوكمة التي قد تؤدي إلى الفقر، والظلم وعدم المساواة؛

4. ندعو البرلمانات الأعضاء إلى ضمان تعزيز مشاركة المرأة والشباب والأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو إلى أقليات دينية ولغوية في العملية السياسية الوطنية.





قرار بشأن سيادة القانون والتمكين القضائي

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

وإذ نعيد التأكيد على أن الأعمال العالمي لحقوق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، والأجنبية، والخارجية، في تقرير المصير هو شرط أساسي للضمان الفعلي لحقوق الإنسان ومراعاتها، وللحفاظ على هذه الحقوق، وتعزيزها؛

وإذ نشير إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة في السيادة واستقلال جميع الدول، التي تعتبر أساساً لا غنى عنها لعالم أكثر سلاماً ورخاءً وخالياً من النزاعات؛

وإذ ندرك أن سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي أمر ضروري لجميع الدول على قدم المساواة، واحترام سيادة القانون والعدالة وتعزيزهما هي مبادئ توجيهية لكل دولة؛

وإذ نقرّ كذلك بأن جميع الأشخاص والمؤسسات والهيئات، العامة والخاصة، لهم الحق في أن يحظوا بحماية القانون على قدم المساواة وأن يعاملوا وفقاً للقانون، من دون أي تمييز؛

وإذ نعيد التأكيد على واجب جميع الدول الأعضاء في تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك التفاوض والوساطة والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية؛

وإذ نعيد التأكيد على أن سيادة القانون أساسية لاستقلال السلطة القضائية وحماية حقوق الإنسان يمكن أن تتحقق من خلال تمكين السلطة القضائية؛



وإذ نقتنع بأن سيادة القانون والتنمية المستدامة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويعزز كل منهما الآخر، وتساهم في إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

وإذ ندعم مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول وإدانة أي تدخل من جانب الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باعتباره انتهاكاً لهذا المبدأ بهدف تشكيل الحكومات الشرعية؛

وإذ تؤكد على أن الدور الرئيسي في الحفاظ على سيادة القانون ينتمي إلى الدول، وأن الجهود الدولية لتعزيز سيادة القانون ينبغي أن تكمل الجهود الوطنية، ولكن لا تعتبر بديلاً عنها؛

1. **نؤكد** على أهمية تنمية القدرات من خلال سيادة القانون؛
2. **نؤكد** على أهمية التعزيز المؤسسي من خلال الحفاظ على سيادة القانون؛
3. **نؤكد** على ضرورة تعزيز التعاون القضائي ضمن السلطات القضائية لجميع الدول الأعضاء؛
4. **نحث** البرلمانات الأعضاء على ضمان الامتثال لحقوق الإنسان المتفق عليها دولياً والقوانين الإنسانية؛
5. **نشجع** على إنشاء نظام عدالة يتضمن مجموعة كاملة من التدابير القضائية لضمان المساءلة والعدالة وتوفير سبل الانصاف للضحايا، والمصالحة وإنشاء رقابة مستقلة؛
6. **نؤكد** من جديد إدانتنا القوية والقاطعة للإرهاب والتطرف بجميع أشكاله، أيّاً كان مرتكبوه وأينما كان ولأي غرض كان، لأنه يشكل أحد أخطر التهديدات لسيادة القانون؛
7. **نؤكد** على أهمية مواصلة جهودنا لتعزيز سيادة القانون من جميع جوانبه، واتخاذ خطوات لتعزيز سيادة القانون من أجل تحقيق السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.





قرار بشأن الممارسات البرلمانية الجيدة

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية:

إذ نلاحظ الدور المتزايد والدائم من قبل البرلمانات في الشؤون العامة وفي تعزيز الديمقراطية من أجل ضمان الحوكمة الرشيدة؛

وإذ نأخذ بالاعتبار حقيقة أن 181 دولة قد تبنت أنظمة برلمانية لإدارة شؤونها الوطنية؛

وإذ نأخذ بالاعتبار التنوع الثقافي، ودور الأقليات، وتنوع الديان، والإيمان، والتنوع الاثني في جميع مجتمعات آسيا؛

وإذ نلاحظ الدور الجوهري الذي تلعبه البرلمانات في نظام حكم ديمقراطي وفي معالجة القضايا ذات الأهمية العامة؛

وإذ نعتزف بأن البرلمانات يجب أن تكون ممثلة وشفافة ويمكن الوصول إليها وقابلة للمساءلة وفعالة في أداء وظائفها؛

1. **نحث** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تبني أساليب شفافة للاتصالات العامة، من خلال

ضمان الوصول إلى نظامهم الإداري وتطوير المواقع الإلكترونية الخاصة بهم وقنوات البث؛

2. كذلك **نحث** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على وضع آليات فعّالة للتواصل مع الجمهور،

بما في ذلك المجتمع المدني، بهدف ضمان إسهامهم الهادف في العمليات التشريعية؛

3. **ندعو** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى اعتماد تدابير لضمان الثقة العامة بنزاهة البرلمانين،

من خلال قواعد سلوك قابلة للإنفاذ والشفافية في إدارة شؤون الأحزاب السياسية وتمويلها؛

4. **نشجع** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تبسيط إجراءاتها التشريعية من خلال تشجيع

جلسات الاستماع العامة في الدوائر الانتخابية المعنية؛



5. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لضمان مشاركتها الفعالة في المنتديات الإقليمية والدولية بهدف تعزيز التعاون عبر الحدود الوطنية بين البرلمانات الأعضاء، ووضع استراتيجية لتحقيق هذه الغاية من قبل الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

6. ندعو أيضاً البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى ضمان رقابتها على السلطة التنفيذية، وخاصة في صياغة السياسة الدولية، وتقديم توصيات إلى حكومات كل منها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات الدولية؛

7. نحث البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على تبني تدابير إيجابية لضمان المشاركة الفعالة للنساء والأقليات والمجتمعات المهمشة في أعمالها؛

8. ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تعزيز التعاون البرلماني من خلال تشكيل مجموعات صداقة ومجموعات عمل حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

9. كذلك ندعو البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى تشجيع تطوير الديمقراطيات من خلال تبادل خبراتها وأفضل ممارساتها البرلمانية وتوفير الدعم الفني وغيره من الدعم المطلوب بهدف تسهيل عملية إرساء الديمقراطية.





قرار بشأن بناء الازدهار في آسيا من خلال الصداقة والتعاون

نحن أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية

إذ نشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن النهوض بمبادئ الصداقة والتعاون في آسيا (APA/Res/2015/01-11 كانون الأول /ديسمبر 2015)؛ قرار بشأن تدابير وطرق تجسيد مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا (APA/Res/2014/01-3 كانون الأول/ديسمبر 2014)؛ قرار بشأن توطيد الصداقة والتعاون في آسيا (APA/Res/2013/01 -- 9 كانون الأول/ديسمبر 2013)؛ قرار بشأن تعزيز إعلان مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا (APA/Res/2010/09-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2010)؛ قرار بشأن متابعة تنفيذ إعلان مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا (APA/Res/2008/09-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2008) والقرار المتعلق بمعاهدة الصداقة في آسيا؛ (APA/Res/2007/06-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2007)؛ نص الإعلان المتعلق بمبادئ الصداقة والتعاون في آسيا (APA/Res/2007/06/Annex-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2007)؛

وإذ نعلم على الروابط العميقة الجذور للتاريخ والجغرافيا والثقافة والاقتصاد والسياسة والحضارة التي تربط بين الدول الآسيوية.

وإذ ندرك المودّة وعلاقات الصداقة بين الأمم والبرلمانات والدول الآسيوية كأصول لا غنى عنها والتي تحتاج إلى مزيد من التعزيز من قبل جميع أنواع الحكومات الدولية؛ والتعاون بين البرلمانات وكذلك التفاعل والتعاون الوطني؛

وإذ نعرب عن الاستياء من الحرب والعنف الحاليين في غرب آسيا اللذين يقوضان السلام والأمن وينطويان على قتل جماعي واستهداف عشوائي للأبرياء؛

وإذ نعرض وبنية صداقة كل قدراتنا وامكانياتنا في الدبلوماسية البرلمانية من أجل الوساطة والمصالحة ودعم الحوار بهدف تعزيز الصداقة والتعاون والمساهمة في حل النزاعات في آسيا بالطرق السلمية؛



وإذ نشدد على الدور الأساس لمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في تعزيز الصداقة والتعاون في آسيا وندعو جميع البرلمانات الأعضاء وحكوماتها لضمان حصول مواطنيهم على الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على قدم المساواة ومن دون تمييز؛

وإذ نكرر التأكيد على أهمية الإعلان المتعلق بمبادئ علاقات الصداقة في آسيا كإطار مناسب لتعزيز السلام والازدهار في آسيا؛

وإذ نشجع جميع الدول الأعضاء على تعزيز العلاقات العامة بين الأمم للعديد من البلدان من أجل تعميق الفهم بين بعضنا البعض وتعزيز العلاقات الودية بين الأمم؛

وإذ نشجع على المزيد من التوسع في علاقات الصداقة بما في ذلك العلاقات الثقافية والدبلوماسية والعلمية والتجارية بين جميع الدول الآسيوية وزيادة التفاعل بين البرلمانات الآسيوية والدول سعيًا نحو تحقيق أغراض الإعلان؛

1. **ندعو** جميع الدول الأعضاء للتركيز على تبادل الخبرات الثقافية وزيادة عمق التواصل الاجتماعي من خلال عقد المنتديات والفعاليات تحت إشراف الجمعية البرلمانية الآسيوية، من أجل الأهداف الإيجابية التي تفيد الدول الأعضاء؛

2. **نحث** الجهود الجماعية والمنسقة من جانب جميع الدول الآسيوية التي تُعدُّ برلماناتها أعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية لتقديم المساعدة الإنسانية بجميع أنواعها إلى الفئات الضعيفة في البلدان التي دمرتها الحرب؛

3. **ندعو** جميع الدول الآسيوية لتوجيه جهودها الدبلوماسية للحدّ من التوترات السياسية والاستفادة من جميع السبل والوسائل في حدود قوتها لتجنّب الخلافات التي قد تؤدي إلى تقويض مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا؛

4. **نرحب** بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي المدعومة من جمعية الأمم المتحدة بقرارها 278/72 من أجل تنظيم مؤتمر عالمي حول الحوار بين الأديان والأعراق، بمشاركة من رؤساء الدول، والبرلمانات، وديانات العالم.

5. **نحث** البرلمانات الآسيوية على نشر المعلومات حول إعلان الجمعية البرلمانية الآسيوية حول مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك المنشورات البرلمانية والحكومية، ومجموعات الصداقة البرلمانية، والبرامج العامة، إلخ.



6. نقر بأن كل برلمان عضو سيحفّز شبكات وسائل الإعلام العامة والخاصة والمواقع الإلكترونية وما شابه ذلك على المستويين المحلي والوطني للمشاركة في الترويج ونشر الأخبار عن المضمون والأهمية والنتائج الإيجابية لاعتماد وتنفيذ إعلان الجمعية البرلمانية الآسيوية حول مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا؛
7. نشجع المؤسسات الأكاديمية والمجمّعات الفكرية والمراكز البحثية والجامعات والمؤسسات التعليمية الآسيوية، فضلاً عن الجمعيات المهنية في جميع أنحاء آسيا للمشاركة في الترويج والتمسك بالأسس والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في إعلان الجمعية البرلمانية الآسيوية حول مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا،
8. ندعو جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى إبلاغ أمانة الجمعية البرلمانية الآسيوية عن التدابير التي اتخذتها للترويج لإعلان الجمعية البرلمانية الآسيوية حول مبادئ الصداقة والتعاون في آسيا.
9. نطالب الأمين العام بمواصلة مشاوراته وتنسيقه مع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية وكذلك المنظمات والمؤسسات الأكاديمية الآسيوية المهمة لتشجيع المزيد من الأنشطة والمبادرات المشتركة المتعلقة بالصداقة والتعاون في آسيا.





قرار بشأن البرلمانات والحكومات الآسيوية معاً من أجل الازدهار في آسيا

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن حشد أوجه التفاعل بين الجمعية البرلمانية الآسيوية والحكومات الآسيوية (APA/Res/2015/02-11 كانون الأول/ديسمبر 2015)؛ إشراك الجمعية البرلمانية الآسيوية مع الحكومات الآسيوية والمنظمات الحكومية الدولية (APA/Res/2014/02)؛ البرلمانات والحكومات الآسيوية: معاً من أجل التضامن والازدهار في آسيا (APA/Res/2013/02-9 كانون الأول/ديسمبر 2013)؛ تدابير لتعزيز التعاون بين الجمعية البرلمانية الآسيوية والحكومات الآسيوية (APA/Res/2010/11، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2010) والقرار الخاص بتعزيز التعاون بين البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية وحكوماتها لتنفيذ قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA/Res/2008/10، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2008)؛

وإذ نشدد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون الوثيقين بين الجمعية البرلمانية الآسيوية وحكومات البرلمانات الأعضاء في الجمعية؛

وإذ نحيط علماً بضرورة التعاون والتنسيق السلسين بين البرلمانات والحكومات من أجل سن التشريعات ذات الصلة؛

وإذ نشجع البرلمانات الأعضاء على النظر في إقرار تشريعات مشتركة وتبنيها بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لكل من الجمعية البرلمانية الآسيوية والحكومات الآسيوية؛

1. نحث جميع البرلمانات الأعضاء على إعلام كبار المسؤولين ذوي الصلة في حكوماتها بالإمكانيات والأنشطة والقدرات العظيمة التي تقدمها الجمعية البرلمانية الآسيوية باعتبارها أكبر منظمة برلمانية مشتركة في آسيا وتقديم تقرير عن ذلك إلى الأمانة للتداول؛



2. **نتخذ قرار** بتشكيل مجموعات برلمانية في الجمعية البرلمانية الآسيوية تضم مندوبي المرشحين المعيّنين من البرلمانات الأعضاء المتطوعين تحت إشراف نائب رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية للشؤون السياسية، وبالتنسيق الكامل مع أمانة الجمعية البرلمانية الآسيوية، لعقد اتصالات واجتماعات مع منظمات الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات الحكومية الدولية، بغية تقريب وجهات النظر ودراسة المبادرات المشتركة الممكنة المتعلقة بالقضايا الإقليمية والعالمية، بما في ذلك إنشاء برلمان آسيوي؛

3. **نشجع** البرلمانات الأعضاء على استطلاع آراء حكوماتها بشأن موضوع البرلمان الآسيوي والمساهمة في عمل اللجنة الخاصة للجمعية البرلمانية الآسيوية المعنية بإنشاء البرلمان الآسيوي (SCCAP) من خلال تقديم وجهات نظرهم وتحليلاتهم حيال أمر هذا الموضوع؛

4. **نطالب** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية بتحديد ووصف الموضوعات ذات الأولوية المرغوبة من قبلها لتلقي التدريب، فضلاً عن قدراتها على تقديم التدريب وأفضل الممارسات، ومشاركتها مع البرلمانات الأخرى من خلال أمانة الجمعية البرلمانية الآسيوية، من أجل تنظيم برامج تدريبية حول تبادل أفضل الممارسات والتعلم من بعضها البعض؛

5. **نطلب** من نائب الرئيس للشؤون السياسية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي والجلسات العامة عن أنشطته/ أنشطتها المتعلقة بتشكيل مجموعات عمل من البرلمانات الأعضاء المهتمة للتركيز على تنفيذ قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن الشؤون السياسية؛

6. **نطالب** الأمين العام بتوسيع نطاق صلاته واتصالاته مع المنظمات الحكومية الدولية وكذلك بين المنظمات البرلمانية الدولية التي تعمل في قضايا تتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية البرلمانية الآسيوية من أجل تسهيل المزيد من التفاعل والجهود المشتركة على أسس مشتركة بهدف تعزيز التعاون بين البرلمانات والحكومات الآسيوية وتقديم تقرير بشأنها إلى الدورة المقبلة للجنة الدائمة للشؤون السياسية والمجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية.





قرار بشأن دعم البرلمانات الآسيوية الثابت للشعب الفلسطيني

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى قرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن دعم الدولة الفلسطينية وحماية حقوق الشعب الفلسطيني (APA/Res/2013/03 - 9 كانون الأول/ديسمبر 2013)؛ انتهاكات القانون الإنساني الدولي في دولة فلسطين وجرائم الحرب التي المرتكبة من قبل النظام الصهيوني في غزة (APA/Res/2009/01 - 8 كانون الأول/ديسمبر 2009)؛ والأزمة الإنسانية في دولة فلسطين وخاصة في قطاع غزة (APA/Res/2008/08 - 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2008)؛ والأثر الإنساني الكارثي للحرب العدوانية على قطاع غزة في تموز/ يوليو 2014.

كما نشير إلى قرارات المجلس الأمن للأمم المتحدة، بما فيها القرارات رقم 242 (1967)، و 252 (1968)، و 297 (1969)، و 298 (1971)، و 446 (1979)، و 465، و 474، و 478 (1980) و 468 (1980)، و 1322 (2000)، و 2334 (2016)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والوثائق الدولية ذات الصلة الأخرى. واذ نستلهم من المبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الجمعية البرلمانية الآسيوية وقرارات الجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة؛

وإذ نلتزم بالإسهام في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي على أساس العدالة وسيادة القانون؛

وإذ نؤكد على مسؤولية المجتمع الدولي في دعم تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ مجلس حقوق الإنسان؛ والجمعية البرلمانية الآسيوية ذات الصلة بالحالة في فلسطين، لا سيما في القدس؛ واذ ندعم معاناة شعب دولة فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي في كل جوانبه لتحرير أرضها وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس؛



وإذ ندين نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة متجاهلين مبادئ الشرعية الدولية وقواعدها وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

وإذ تُعرب عن بواعث قلق جدية بشأن عدم التزام إسرائيل بالالتزام بقرارات وتوصيات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني الإفريقي وذلك فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس؛

وإذ نؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المعقودة في 12 آب/ أغسطس 1949، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس؛

وإذ نسلم بأن انتهاكات إسرائيل الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني تقوّض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة؛

وإذ نؤكد أن الطريق إلى السلام، والاستقرار، والازدهار في الشرق الأوسط تأتي أولاً من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وعدم استبدال القرارات السياسية بالقرارات الاقتصادية من خلال المؤتمرات الاقتصادية التي تهدف إلى تشريع احتلال الأراضي الفلسطينية والتعايش المشترك، وتطيل مدة الاحتلال.

وإذ نشدد على أن ممارسة العبادة، والصلوات والطقوس الدينية الإسلامية في المسجد الأقصى هي حق طبيعي ومضمون للمسلمين فحسب. لا يحق للاحتلال الإسرائيلي تخويفهم ومنعهم من ممارسة واجباتهم، في حين أن الاحتلال الإسرائيلي يسمح للمستعمرين والمتطرفين الدخول إلى حرمة الأماكن الإسلامية المقدسة وتحديدًا المسجد الأقصى.

1. نحث جميع أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على دعم ومعاملة دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة

2. نرفض وندين بشدة التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي في 10 أيلول/سبتمبر 2019، التي أعلن فيها عن نيته بضم كامل غور الأردن الفلسطيني وشمال البحر الميت والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في انتهاك جسيم وصارخ لقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراته وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 2334 للعام 2016. وندعو الأمم المتحدة إلى الدفاع عن قراراتها التي تنهي الاحتلال الإسرائيلي وتمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضهم.



3. نؤكد تمسكنا بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة باعتبارها المرجع الوحيد لحل القضية الفلسطينية، ونؤكد رفضنا المطلق لجميع الخطط والصفقات لما يسمى بـ "صفقة القرن الأمريكية" والمؤتمرات التي لا تتقيد بهذه القرارات. نؤكد أنه لا سلام ولا أمن ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مع القدس عاصمة لها على حدود 4 حزيران/يونيو 1967، وحل قضية اللاجئين وفق القرار رقم 194.

4. ندين جميع انتهاكات القانون الدولي التي تهدد السلم والأمن الدوليين بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والجرائم المنظمة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستعمرين في دولة فلسطين، ونطالب بالحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم A/Es-10/L.23 المؤرخ 11 حزيران/يونيو 2018، واتفاقيات جنيف ذات الصلة.

5. نشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للإفراج الفوري عن جميع المعتقلين الفلسطينيين بما في ذلك أعضاء البرلمان الفلسطيني، وإدانة فشل الكنيست الإسرائيلي في الرد على لجان التحقيق وتفصي الحقائق التي أنشأها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المعتقلين في السجون الإسرائيلية كما هو واضح في الاجتماعات البرلمانية الدولية في سانت بطرسبرغ وجنيف في آذار/مارس 2018؛ وتفكيك كل المستوطنات غير الشرعية وكذلك الجدار الفاصل بأكمله ووضع حدّ لمصادرة الأراضي الفلسطينية.

6. نعلن عن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، على أنّها باطلة وليس لها أي تأثير قانوني على وضعها الأصلي.

7. ندين استمرار إسرائيل في بناء مستوطنات متحدّية القانون الدولي المطبّق، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر في كانون الأول / ديسمبر 2016؛ وتجاهلها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقهم في المقاومة والاحتجاج ضدّ الاحتلال الأجنبي لأراضيهم؛ وإعاقتها الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة؛



8. نعتبر عن بواعث القلق البالغ بشأن القمع والظلم، وكذلك العنف المستمر الممارس ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل؛

9. ندعو جميع أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية والأمم المتحدة وكافة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، إلى التصدي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي، للجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في دولة فلسطين والتي تهدد السلام والأمن الدوليين؛

10. ندين إقبال البعثة الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن كرد لعضوية دولة فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية؛

11. نشيد بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بعدم شراء أي منتجات يتم إنتاجها في المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة، ودعوة دول البرلمان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى التصرف بطريقة مماثلة والتأكيد على الدعم الكامل لحركة المقاطعة الدولية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

12. نرفض سياسات وتدابير الاحتلال التي تعارض القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي يمارسها الكيان الصهيوني لتغيير الملامح التاريخية، والثقافية، والدينية، والديمقراطية للأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية بشكل عام، والمسجد الأقصى بشكل خاص ورفضاً أيضاً قانون الكنيست الهادف إلى تقسيم المسجد الأقصى في الزمان والمكان؛ الأمر الذي يشكل اعتداءً صارخاً على حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية، على النحو المنصوص عليه في مواثيق حقوق الإنسان، وبروتوكول جنيف الأول للعام 1977، الذي تحظر المادة 53 منه الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة.

13. نرفض القرارات غير القانونية التي اتخذها الكنيست الإسرائيلي مثل تهويد القدس وقانون الولاء للمواطنة، وإنكار الدولة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقانون القومية اليهودية ووقف تمويل دولة فلسطين، وسرقة أموال المقاصة العائدة لدولة فلسطين بذريعة رعاية الفلسطينيين لأسر الشهداء والجرحى وأهالي الأسرى والمعتقلين الذين هم ضحايا الاحتلال، مما يشكل انتهاكاً للمادتين 89 و98 من اتفاقية جنيف؛



14. **نرفض** وندين قرار الإدارة الأمريكية بوقف مساهماتها المالية للأونروا، وكافة المحاولات والقرارات والبدائل التي تمس مكانة ودور الأونروا بموجب قرار مجلس الأمن رقم 302 للعام 1949. وندعو جميع بلدان العالم وخاصة البلدان الأعضاء في هذه الجمعية، لدعم وحماية موازنة الأونروا حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه حوالي 6 ملايين لاجئ فلسطيني حتى يتم حل قضيتهم وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194.

15. **ندعو** المجتمع الدولي إلى الوفاء بتعهداته بإعادة بناء الهياكل الأساسية وإعادة تأهيل السكان في غزة، التي دمرتها القوات الإسرائيلية، ودعم الاقتصاد الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة.

16. **ندعو** البلدان التي أنشأت سفارات أو مكاتب أو بعثات دبلوماسية في القدس المحتلة أن تسترجع قراراتها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المشار إليها في ديباجة القرار، ولا سيما القرار رقم 478 المؤرخ آب/أغسطس 1980، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: A/ ES-10/L 22 لكانون الأول/ديسمبر 2017، الذي اعتبر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل باطلاً ولاغياً، ودعا جميع الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في القدس المحتلة.

17. **نؤكد** أن التنمية والاستثمار وتحسين مستوى المعيشة هي حقوق محرومة للشعب الفلسطيني منذ 52 عاماً بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي. يجب أولاً إنهاء الاحتلال، لتحرير الاقتصاد الفلسطيني، وتمكين الشعب الفلسطيني من التحكم في موارده الطبيعية وثرواته الاقتصادية، والاستثمار ليعيش حياة كريمة بعيداً عن الابتزاز والمساومة.

18. **نؤكد من جديد** رفضنا لإعلان وزير خارجية الولايات المتحدة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بأن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يتعارض مع القانون الدولي، ونعتبر الإعلان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم 2334.



19. ندعو مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى التسريع بنشر "القائمة السوداء" للشركات الإسرائيلية والأجنبية التي تتعامل و/أو تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها خطوة ضرورية لعزل المستوطنات وحماية حقوق الإنسان.





قرار بشأن التنمية المتسقة من خلال الديمقراطية

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه التي تؤكد مجدداً كرامة الناس وقيمتهم، في المساواة في الحقوق الكبيرة والصغيرة بين الأمم ومبدأ المساواة في السيادة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

وإذ نشير أيضاً إلى التزام عضو الأمم المتحدة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة باستخدام الآلية الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الناس؛

وإذ نكرر التأكيد على أنّ الديمقراطية، وكرامة البشر، وسيادة القانون، والعدالة هي عالمية ومترابطة وتعزز بعضها البعض ولها أهمية بالغة للتنمية؛

وإذ نقرّ بأنّ القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع يعتبر أكبر تحد عالمي وشرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة وإذ نشدد، في هذا الصدد، على أهمية وجود بيئة مواتية تستند إلى مبادئ الديمقراطية لتعزيز مستويات المعيشة الأعلى، والعمالة اللائقة، وظروف التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ ندرك ضرورة الدور القيادي الذي تؤديه البرلمانات من أجل التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة؛

1. نعتزف بالدور الأساسي للبرلمانات في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية عبر إشراك إرادة الناس من خلال

مؤسسات تتسم بالشفافية، ويمكن الوصول إليها، وخاضعة للمساءلة، وفعالة على جميع المستويات؛

2. نعتبر الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة من بين الوسائل المهمة، كأداة للقضاء بصورة مستدامة على الفقر،

وتعزيز تقاسم فرص الازدهار والاحتياجات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛



3. **نتعهد** بإزالة جميع العقبات والقضاء عليها وذلك في الإدارة الديمقراطية للسياسات الاجتماعية-الاقتصادية وجميع أشكال التمييز، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك القائمة على أساس العرق واللون والعقيدة والشكل والجنس واللغة والدين والجنسية والاثنية؛
4. **نقرّ** بضرورة المشاركة النشطة مع منظمات المجتمع المدني والشباب في كافة مستويات الحوكمة، من أجل توفير التنمية العادلة؛
5. **نحث** البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية على مواصلة تشجيع التنمية البشرية المستدامة من خلال برامج الضمان الاجتماعي للفئات المهمشة في المجتمع؛
6. **نقر** بأن التفاوتات الإقليمية في التنمية الاقتصادية هي من بين الأسباب الرئيسية لتهميش فعالية الأجهزة الديمقراطية وكفاءتها. ويتطلب هذا الأمر تدابير إيجابية لتحقيق التنمية العادلة والحكيمة في جميع أنحاء المنطقة؛
7. **نشدد على** تحسين الترابط الإقليمي والأقليمي من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية لشعوب آسيا؛
8. **نحث** أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية على إجراء مناقشة مستنيرة وتبادل الخبرات على منصة الجمعية البرلمانية الآسيوية حول العملية الديمقراطية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية.



(جديد-إيران)

SC-Political/DraftRes/2023/08

تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

الجمعية

البرلمانية

الآسيوية



مشروع قرار بشأن

تعزيز التعاون بين أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية لحماية تعددية الأطراف وتعزيزها

نحن، أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية،

إذ نشير إلى المبادئ ذات الصلة المنصوص عليها في ميثاق الجمعية وميثاق الأمم المتحدة؛

وإذ نضع في اعتبارنا وجود مصالح متبادلة ومشاكل مشتركة بين البرلمانات الأعضاء كما أننا مقتنعون بضرورة زيادة تعزيز التعاون القائم؛

وإذ ندرك الخطر والتهديدات الجديّة التي تفرضها الإجراءات والتدابير التي تسعى إلى تقويض القانون الدولي والصكوك القانونية الدولية؛

وإذ نشير إلى الفقرة 4 من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" الوارد في الوثيقة A/72/1 حيث ينص على أنه "تدعو الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى العمل المتعدد الأطراف من أجل إيجاد حلول فعالة لهذا المزيج من التحديات. وإذ نشاطره قلقه المعرب عنه في الفقرة 140 من التقرير نفسه والذي مفاده أنه "يجري التشكيك في العمل في إطار تعددية الأطراف، وذلك في وقت نحن فيه في أمسّ الحاجة إلى اتخاذ تدابير متسقة على الصعيد العالمي لمواجهة هذه الأحداث المترابطة"؛

وإذ نشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الجمعية البرلمانية الآسيوية وغيرها من المنظمات والمنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية بشأن المسائل المتعلقة بآسيا؛

وإذ نعرب عن معارضتنا لجميع التدابير القسرية الانفرادية، مع بعض الآثار المدمرة على إنشاء تعددية الأطراف، بما في ذلك التدابير المستخدمة كأدوات لفرض ضغوط سياسية أو اقتصادية ومالية جائرة على أيّ بلد؛

وإذ نستمر في الحفاظ على الوحدة والتضامن بين أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية وتعزيزها وإظهارها، لا سيما مع أولئك الذين تعاني دولهم من الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية؛



وإذ نؤكد من جديد أنّ لكل دولة سيادة كاملة على كامل ثروتها ومواردها الطبيعية ونشاطها الاقتصادي، تمارسها بحرية؛
وإذ يساورنا بالغ القلق لأنّ استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية يؤثر سلباً على الاقتصادات والجهود الإنمائية
لجميع الدول، ويكون له تأثير سلبي عام خطير على التعاون الاقتصادي الدولي وعلى الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم
للتحرك نحو نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي؛

وإذ عقدنا العزم على تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز العلاقات الودية والمتبادلة المنفعة بين جميع دول العالم، بما في ذلك
المساهمة في التعاون الدولي الهادف إلى تعزيز تعددية الأطراف والحدّ من الآثار السلبية للأحادية، نحن البرلمانات الأعضاء
في الجمعية البرلمانية الآسيوية، نوافق على اتخاذ التدابير التالية، من بين أمور أخرى؛

1. **نؤكد من جديد** التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً والأهداف
والمبادئ المكرسة في ميثاق الجمعية البرلمانية الآسيوية؛

2. **نؤكد من جديد** التزامنا بتعددية الأطراف الفعالة مع وجود الأمم المتحدة في مركزها؛

3. **نؤكد** نيابة عن المجتمع البرلماني في آسيا على العمل بما يتماشى مع توقّع أن يصبح العالم أكثر التزاماً بتعزيز
التعددية في جميع جوانب شؤون العالم؛

4. **ندعو** جميع البرلمانيين في آسيا إلى مضاعفة جهودهم على جميع المستويات الممكنة لاعتماد تدابير تهدف إلى
منع والحدّ من الآثار السلبية للتدابير الانفرادية غير القانونية التي تقوّض العلاقات الحرة والمفتوحة والشفافة بين
أعضاء المجتمع الآسيوي؛

5. **نرحب** بجميع مبادرات البرلمانات الأعضاء لتعزيز وتمتين التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك الاقتصاد
والتمويل والنقل والتجارة ضمن النطاق الجغرافي للجمعية البرلمانية الآسيوية على المستويين الثنائي والمتعدد
الأطراف؛

6. **نؤكد من جديد** استعداد البرلمانيين الآسيويين للتعاون والتآزر الوثيقين مع الأجهزة الأخرى لحكوماتهم في
صياغة خطط وطنية مناسبة وفعالة للمساعدة في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في جميع مجالات العلاقات
الإقليمية والدولية؛

7. **نرفض** التدابير القسرية الانفرادية بكل آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية كأدوات للضغط السياسي والاقتصادي
ضدّ أي بلد وعلى وجه الخصوص ضدّ البلدان النامية. **ونؤكد** على ضرورة أن تتجنب جميع الدول تسييس نظام



عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، **ضد روح ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه**، خاصة مع الدول الأعضاء التي تعاني دولها من عواقب سلبية للتدابير القسرية الانفرادية على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية؛

8. **نحث** جميع البرلمانات الأعضاء على تسهيل اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لإعاقة استخدام تدابير قسرية انفرادية ضد أي بلد، تتعارض مع مبادئ القانون الدولي على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والتي تخالف المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. **ونطالب** الدول التي تطبق هذه التدابير أو القوانين بإلغائها بالكامل وبشكل فوري؛

9. **نؤكد مجدداً** على الدعم الثابت لخطّة العمل الشاملة المشتركة، التي لا تزال إنجازاً مهماً للدبلوماسية المتعددة الأطراف التي أيدتها وبالإجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب القرار 2231 للعام 2015، ونؤكد أنّ خطة العمل الشاملة المشتركة أثبتت فعاليتها وليس لها بديل؛

10. **نؤكد من جديد** حقّ شعوبنا السيادي في امتلاك وتصنيع وتصدير واستيراد واستبقاء جميع السلع الاقتصادية، اللازمة لضمان مستوى معيشي مقبول وتنمية مستدامة لهم؛

11. **نؤكد** على أنّه ينبغي عدم حرمان الناس، تحت أي ظرف من الظروف، من وسائل العيش والتنمية الخاصة بهم، ونؤكد على أنّه ينبغي عدم اتخاذ تدابير تقييدية غير قانونية ضدّ أي دولة في هذا الصدد.

12. **نشدد** على ضرورة عدم استخدام الغذاء **والأدوية** والسلع الأساسية كأداة للضغط السياسي والاقتصادي الأحادي الجانب. ونؤكد على أهمية التعاون والتضامن الدوليين، لا سيما في إطار الجمعية البرلمانية الآسيوية، لمنع مثل هذه التدابير القسرية الانفرادية التي تؤثر على التجارة المتعلقة بالأغذية **والأدوية** والسلع الأساسية وتهدّد الأمن الغذائي الذي يؤثر بشكل خاص على الجماعات التي تعيش أوضاعاً هشّة؛

13. **نطالب** الأمين العام بتقديم تقرير إلى الاجتماع المقبل للجنة الدائمة المعنية بالشؤون السياسية يتضمن مبادرات، بما في ذلك تلك التي قدمتها البرلمانات الأعضاء، لتعزيز دور البرلمانين، وخاصة في إطار الجمعية البرلمانية الآسيوية، في دعم تعددية الأطراف.



Draft Resolutions of Standing Committee on Political Affairs

1. Resolution on Good Governance
2. Resolution on the Rule of Law and Judicial Empowerment
3. Resolution on Good Parliamentary Practices
4. Resolution on Building Prosperity in Asia through Friendship and Cooperation
5. Resolution on Asian Parliaments and Governments Together for Prosperity in Asia
6. Resolution on Asian Parliaments' Unwavering Support for the Palestinian People
7. Resolution on Harmonious Development through Democracy
8. Draft Resolution on Enhancing Cooperation among the Members of the Asian Parliamentary Assembly to Protect and Promote Multilateralism (New)



Resolution on Good Governance

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Realizing that good governance is inextricably linked to sustainable development, *which* leads to stability and prosperity;

Taking in to account all characteristic of Good Governance and their effects on achievement of SDGs and prosperity of human being;

Recognizing the importance of good governance in the achievement of SDGs as one of means to build peaceful, just and inclusive societies;

1. **Reiterate** that good governance is a key to achieving inclusive economic, social and institutional development;
2. **Recognizes** that transparency in all its forms and manifestations, free, responsible media, popular participation in government, and a vibrant civil society are the pillars of good governance;
3. **Stresses** upon the Member Parliaments to identify gaps in governance which may lead to poverty, injustice and inequality;
4. **Calls upon** Member Parliaments to ensure as appropriate enhanced participation of women, youth and persons belonging to national or ethnic, religious and linguistic minorities in the national political process;



Resolution on the Rule of Law and Judicial Empowerment

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Reaffirms the universal realization of the right of peoples under colonial, foreign and alien dominations, to self-determination is a fundamental condition for the effective guarantee and observance of human rights and for the preservation and promotion of such rights;

Recalling the principles of the Charter of the United Nations, including those of sovereign equality and independence of all States, which are indispensable foundations for a more peaceful, prosperous and a conflict free world;

Recognizing that the rule of law at national and international levels is essential for all states equally, and respect for and promotion of the rule of law and justice are the guiding principles for every state;

Further recognizing that all persons, institutions and entities, public and private, have a right to be accorded equal protection of the law and to be treated in accordance with the law, without any discrimination;

Reaffirming the duty of all Member States to settle their international disputes through peaceful means, including, negotiation, mediation, conciliation, arbitration and judicial settlement;

Further reaffirming that the rule of law is essential for independence of judiciary and the protection of human rights can be realized through the empowerment of the judiciary;

Convinced that the rule of law and sustainable development are inextricably linked and mutually reinforcing and contribute to the realization of human rights and fundamental freedoms;

Supporting the principles of sovereign equality of states, non-intervention in the internal or external affairs of states and condemning as a violation of this principle any interference by states in the internal affairs of other states with the aim of forging change of legitimate governments;

Stressing that the key role in maintaining of the rule of law belongs to states and those international efforts to strengthen the rule of law should complement national efforts, but not substitute them;

1. **Stress** the importance of capacity development through rule of law;

2. **Emphasize** the importance of institutional strengthening by maintaining the rule of law;
3. **Stress** also the necessity for strengthening the international judicial cooperation among judicial authorities of all Member States.
4. **Urge** Member Parliaments to ensure compliance with internationally agreed human rights and humanitarian laws.
5. **Encourage** the promotion of a system of justice which incorporates the full range of judicial measures to ensure accountability, justice, provide remedies to victims, reconciliation, and establish independent oversight;
6. **Reiterate** our strong and unequivocal condemnation of terrorism, extremism in all its forms and manifestations, committed by whomever, wherever and for whatever purposes, as it constitutes one of the most serious threats to the rule of Law; and
7. **Emphasize** the importance of our continued efforts for promotion of the rule of law in all its aspects, and to take steps to strengthen the rule of law for realization of peace and security, human rights and development.



Resolution on Good Parliamentary Practices

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Noting the ever increasing and assertive role of parliaments in public affairs and in the promotion of democratization for ensuring good governance;

Taking into account the fact that 181 states have adopted parliamentary systems for managing their national affairs;

Taking into account the cultural diversity, role of minorities, diversity of religions, faith and ethnics in all societies of Asia.

Noting the cardinal role that parliaments play in a democratic polity and in addressing issues of public importance;

Recognizing that parliaments must be truly representative, transparent, accessible, accountable and effective in its functions;

1. **Urge** APA Member Parliaments to adopt transparent modes of public communications, through ensuring access to their administrative system and to develop their own websites and broadcasting channels;
2. Further **urge** APA Member Parliaments to devise effective outreach mechanisms for engagement with public, including, civil society, with a view to ensure their meaningful contribution in the legislative processes;
3. **Call upon** APA Member Parliaments to adopt measures for ensuring public confidence in the integrity of parliamentarians, through enforceable codes of conduct and transparency in managing the affairs of political parties and their funding;
4. **Encourage** APA Member Parliaments to streamline their legislative process by encouraging public hearing in respective constituencies;
5. **Call upon** APA Member Parliaments to ensure their effective participation at regional and international forums with a view to promote transnational collaboration amongst Member Parliaments, and to devise a strategy towards this end by the APA;
6. **Also call upon** APA Member Parliaments to ensure their oversight of the executive, particularly, in the formulation of international policy, and to make

recommendations to their respective governments towards a peaceful settlement of international disputes;

7. **Urge** APA Member Parliaments to adopt positive measures for ensuring a meaningful participation of women, minorities and marginalized communities in their working;
8. **Call upon** APA Member Parliaments to promote inter-parliamentary cooperation through formation of friendship groups and working groups on issues of common interest;
9. **Further Call upon** APA Member Parliaments to encourage developing democracies through sharing their experiences and best parliamentary practices and provide technical and other required support with a view to facilitate their process of democratization.



Resolution on Building Prosperity in Asia through Friendship and Cooperation

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling relevant APA resolutions on Advancing the Principles of Friendship and Cooperation in Asia (APA/Res/2015/01—11 December 2015); Resolution on Measures and Methods of Materialization of Principles of Friendship and Cooperation in Asia (APA/Res/2014/01— 3 December 2014); Resolution on Consolidation of Friendship and Cooperation in Asia (APA/Res/2013/01-- 9 December 2013); Resolution on Reinforcing the Declaration on Principles of Friendship and Cooperation in Asia (APA/Res/2010/09—30 November 2010); Resolution on Pursuing Implementation of the Declaration on the Principles of Friendship and Cooperation in Asia (APA/Res/2008/09, 29 November 2008) and Resolution on the Friendship Pact in Asia; (APA/Res/2007/06, dated 19 November 2007); Text of the Declaration on Principles of Friendship and Cooperation in Asia (APA/Res/2007/06/Annex, 19 November 2007);

Relying on deep-rooted ties of history, geography, culture, economy, politics, and civilization which bind Asian nations together;

Recognizing the amity and the friendly relations among the Asian Nations, Parliaments, and States as an indispensable asset which need to be further strengthened by all kinds of inter-governmental; inter-parliamentary as well as inter-national interaction and cooperation;

Deploring the current widespread war and violence in West Asia which undermine peace and security and entail massive killing and indiscriminate targeting of innocent people;

Offering in Good Faith all our capacities and capabilities in parliamentary diplomacy for mediation, reconciliation, and supporting dialogue with a view to promoting friendship and cooperation and contribute to peaceful resolution of conflicts in Asia;

Emphasizing the fundamental role of the principles of sovereign equality, political independence, the territorial integrity of States, the non-use of force or of the threat of use of force in international relations and non-interference in internal affairs of States in the promotion of friendship and cooperation in Asia and calling upon all Member Parliaments and their respective Governments to ensure equal and non-discriminatory access of their citizens to civil political, economic, social and cultural rights;

Reiterating the importance of the Declaration on the Principles of Friendly Relations in Asia as a proper framework for promoting peace and prosperity in Asia;

Encourage all member states to enhance public relations among nations of different countries in order to better understand of each other and to strengthen the friendly relations among nations;

Encouraging further expansion of friendly relations including cultural, diplomatic, scientific, and commercial relations among all Asian States and further interaction among Asian Parliaments and Nations in pursuance of the purposes of the Declaration;

1. **Call upon** all Member States to focus on exchanging cultural experiences and deepening social communication through holding forums and events under the umbrella of the Asian Parliamentary Assembly, for the positive objectives that benefit the Member States;
2. **Urge** collective and concerted efforts by all Asian States whose parliaments are APA Members to provide humanitarian assistance of all kinds to the vulnerable people in war- torn countries;
3. **Call Upon** all Asian States to direct their diplomatic efforts at reducing political tensions and utilize all ways and means within their power to avoid and de-escalate controversies which have potential to undermine principles of friendship and cooperation in Asia;
4. **Welcome** the initiative of the Inter-Parliamentary Union supported by the United Nations General Assembly Resolution 72/278 to organize a world conference on interfaith and inter-ethnic dialogue with the participation of Heads of State, parliaments and world religions.
5. **Urge** Asian Parliaments to disseminate information about the APA Declaration on the Principles of Friendship and Cooperation in Asia by all available means including parliamentary and state publications, parliamentary friendship groups, public programs, etc.
6. **Decide** that every Member Parliament would motivate public and private media networks, websites and the like at local and national levels to engage in promoting and spreading the word about the content, importance and positive results of the adoption and implementation of the APA Declaration on the Principles of Friendship and Cooperation in Asia;
7. **Encourage** Asian academic institutions, think-tanks and research centers, universities and educational institutions, as well as professional associations throughout Asia to take part in promoting and adhering to the tenets and guidelines enshrined in the APA Declaration on the Principles of Friendship and Cooperation in Asia,

8. **Call upon** all APA Member Parliaments to inform the APA Secretariat of measures they have taken in promoting the APA Declaration on Principles of Friendship and Cooperation in Asia,
9. **Request** the Secretary-General to continue his consultations and coordination with the APA Member Parliaments as well as interested Asian organizations and academic institutions for promoting further activities and joint initiatives pertaining to Friendship and Cooperation in Asia.



Resolution on Asian Parliaments and Governments Together for Prosperity in Asia

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA resolutions on Mobilizing Interactions Between APA and Asian Governments (APA/Res/2015/02—11 December 2015); Engaging APA with Asian Governments and Inter-Governmental Organizations (APA/Res/2014/02); Asian Parliaments and Governments: Together for Solidarity and Prosperity in Asia (APA/Res/2013/02 –9 December 2013); Measures for Enhancing Cooperation Between APA and Asian Governments (APA/Res/2010/11, 30 November 2010) and resolution on Enhancing Cooperation Between Asian Parliamentary Assembly Member Parliaments and Their Governments for Implementation of APA Decisions (APA/Res/2008/10, 29 November 2008);

Emphasizing the need to foster closer coordination and cooperation between APA and Governments of APA Member Parliaments;

Taking note of the necessity of smooth cooperation and coordination between Parliaments and Governments in order to pass relevant enactments;

Encouraging Member Parliaments to consider endorsing and adopting common legislations on issues of mutual interest to both APA and Asian Governments;

1. **Urge** all Member Parliaments to inform relevant high-ranking officials of their respective governments of the great potentials, activities, and achievements of the APA as the largest inter-parliamentary organization in Asia and report thereon to the Secretariat for circulation;
2. **Decide** to form APA parliamentary groups comprising nominated delegates from volunteer Member Parliaments under the supervision of the APA Vice-President for Political Affairs and in full coordination with the APA Secretariat, to hold contacts and meetings with relevant inter-parliamentary and inter-governmental organizations, with a view to converging points of view and considering possible joint initiatives pertaining to regional and global issues, including the creation of an Asian Parliament;
3. **Encourage** Member Parliaments to seek the views of their respective Governments on the subject of Asian Parliament and to contribute to the work of the APA Special Committee on the Creation of Asian Parliament (SCCAP) by providing their points of views and analyses of the subject matter;

4. **Request** APA Member Parliaments to identify and describe their priority desirable topics for receiving training, as well their capabilities to offer training and best practices, and share them with other Parliaments through the APA Secretariat, in order to organize training programs on exchanging best practices and learning from each other;
5. **Request** the Vice-President for Political Affairs to report to the Executive Council and the Plenary Sessions on his/her activities pertaining to the formation of working groups from interested Member Parliaments to focus on the implementation of APA decisions on political affairs;
6. **Request** the Secretary-General to expand the scope of its contacts and communications with inter-governmental as well as inter-parliamentary organizations who work on issues relevant to the items on the APA agenda in order to facilitate further interaction and joint efforts on common grounds with a view to enhancing cooperation between Asian Parliaments and Governments and report thereon to the next session of the APA Standing Committee on Political Affairs and the Executive Council.



Resolution on Asian Parliaments' Unwavering Support for the Palestinian People

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling APA Resolutions on Supporting Palestinian State and Protecting Rights of Palestinian People, (APA/Res/2013/03, 9 December 2013); Violations of International Humanitarian Law in the Palestine and the War Crimes Committed By the Zionist Regime in Gaza (APA/Res/2009/01, 8 December 2009); and Humanitarian Crisis in Palestine Particularly in the Gaza Strip (APA/Res/2008/08, 29 November 2008); and the catastrophic humanitarian impact of the aggressive war on the Gaza Strip in July 2014.

Also recalling the resolutions of the United Nations Security Council, including resolutions 242 (1967), 252 (1968), 267 (1969), 298 (1971), 446 (1979), 465, 474, 478 (1980), 468 (1980) and 1322 (2000), 2334 (2016), and resolutions of the United Nations General Assembly and other relevant international documents.

Inspired by the Principles and objectives enshrined in the APA Charter and the relevant APA resolutions;

Committed to contribute to the promotion of peace and security at regional and global levels on the basis of justice and the rule of law;

Affirming the responsibility of the international community to support implementation of resolutions and recommendations of the United Nations Security Council; the UN General Assembly; the Human Rights Council; and the APA pertinent to the situation in Palestine, particularly in Al-Quds;

Supporting the struggle of Palestinian people against Israeli occupation by its all means to liberate its land and establish an independent Palestinian State with Al-Quds city as its capital;

Denouncing the transfer of the American Embassy from Tel-Aviv to the occupied city of Jerusalem in disregard of the principles and rules of international legitimacy and UNSC Resolutions;

Expressing serious concerns on Israel's lack of commitment to abide by resolutions and recommendations of the UN Security Council, the General Assembly, the Human Rights Council, the Inter-Parliamentary Union, and the APA regarding the human rights situation in the occupied Palestinian territories, particularly in Al-Quds;

Reaffirming the applicability of the fourth Geneva Convention relative to the protection of Civilian Persons in Time of War, of 12 August 1949, to the occupied Palestinian territories, including Al-Quds;

Recognizing that Israel's severe violations of international humanitarian law and of the human rights of Palestinian people undermine international efforts towards achieving a just and lasting peace in the region;

Affirming that the road to peace, stability and prosperity in the Middle East comes first by ending the Israeli occupation of Palestine in implementation of the relevant resolutions of international legitimacy, and not to replace the political solution with economic solution through economic conferences aimed at legitimizing the Palestinian lands occupation and coexistence, and prolongs the occupation tenure.

Emphasizing that the practice of worship, prayers and all Islamic religious rituals in Al-Aqsa Mosque is a natural and guaranteed right for only Muslims. The Israeli occupation has no right to intimidate and prevent them from carrying out their duties, while Israeli occupation allows settlers and extremists to break into the sanctity of islamic sacred places, especially Al-Aqsa Mosque.

1. **Urge** all Members of the APA to support and treat the State of Palestine as a full member of the United Nations.
2. **Reject** and strongly condemn the statements made by the Israeli Prime Minister on 10th of September 2019, in which he announced his intention to annex the entire Palestinian Jordan Valley, the northern Dead Sea and settlements in the Occupied Palestinian Territories, in a massive and flagrant violation of the rules of international law and the provisions of the Charter of the United Nations and its resolutions, particularly Security Council resolution 2334 for 2016. We call upon the United Nations to defend its resolutions that end the Israeli occupation and enable the Palestinian people to self-determination on their land.
3. **Affirm** our adherence to the relevant resolutions of international legitimacy as the sole reference to the resolution of the Palestinian issue, and we confirm our absolute rejection of all plans and deals of the so-called "American Deal of the Century" and conferences that do not abide by those resolutions. We affirm that there is no peace, no security or stability in the Middle East without ending the Israeli occupation, and establishing of an independent Palestinian state with Jerusalem as its capital on the borders of 4th of June 1967, and the resolution of the refugees issue in accordance with Resolution 194.
4. **Condemn** all violations of international law that threaten international peace and security, including all acts of terrorism and organized crime, and human rights violations by Israeli occupying forces and settlers in Palestine, and call for

international protection of the Palestinian people in accordance with General Assembly resolution A / Es-10 / L. 23 of 11 June 2018, and the relevant Geneva Conventions.

5. **Encourage** all members of the international community to take up with the pressure on Israel to immediately release all the Palestinian prisoners including the Members of the Palestinian Parliament and condemns the Israeli Knesset's failure to respond to the fact-finding and investigation committees established by the Inter-Parliamentary Union on prisoners in Israeli jails as evident in to International Parliamentary meetings in St. Petersburg and Geneva in March 2018, and dismantle all illegal settlements as well as the entire separating wall and put an end to confiscating Palestinian lands.
6. **Declare** all legislative and administrative measures and actions taken by Israel, including expropriation of land and properties which tend to change the legal status of Jerusalem as invalid and bearing no legal effect on their original status.
7. **Condemn** Israel's continuation of building settlements defying applicable international law particularly Security Council resolution 2334 of December 2016; disregarding the legitimate rights of the Palestinian People including their right to resist and protest against foreign occupation of their lands; and hampering international efforts towards achieving a just and lasting peace in the region;
8. **Express** grave concerns on the suppression and injustice, as well as continuing violence practiced against the Palestinian people, particularly women and children, in the occupied Palestinian territories under the Israeli occupation including East Jerusalem, and in the Syrian Golan occupied by Israel;
9. **Call Upon** all members of the APA and the United Nations as well as all regional and international organizations concerned, particularly the United Nations Security Council and the International Criminal Court to address, under the UN Charter and the Rome Statute, the crimes against humanity and the war crimes committed by Israel in Palestine which threaten the international peace and security;
10. **Condemn** the closure of the PLO diplomatic mission in Washington in retaliation for the membership of Palestine to the International Criminal Court;
11. **Praise** the decision taken by the European Union not to purchase any products produced in the settlements based in the occupied territories and call on states of the APA Member Parliaments to act in a similar way and affirm the full support for international boycott movement against Israeli occupation;
12. **Reject** the occupation policies and measures contrary to international law and the international legitimacy resolutions practiced by the Zionist entity to change the historical, cultural, religious and demographic features of the Occupied Palestinian

Territory, especially the city of Jerusalem and its Islamic and Christian sanctities in general, and Al-Aqsa Mosque in particular, and also reject the Knesset law aimed at splitting the Al-Aqsa Mosque temporally and spatially; This constitutes a blatant attack on the freedom of worship and the practice of religious rites, as stipulated in human rights charters, and the First Geneva Protocol of 1977, Article 53 of which prohibits hostilities directed against places of worship.

13. **Reject** the illegal decisions taken by the Israeli Knesset, such as the Judaization of Jerusalem, the Law of Loyalty to Citizenship, the Denial of the Palestinian State and the rights of the Palestinian people in the Occupied Territories, the Law of Jewish Nationalism, and / withholding the Financing of the State of Palestine, and the theft of clearing funds that belong to the State of Palestine under the pretext of Palestinian caring for the families of the martyrs and wounded and the families of prisoners and detainees, who are victims of the occupation, in violation of Articles 89 and 98 of the Geneva Convention.
14. **Reject** and condemn the US Administration's decision to suspend its financial contributions to UNRWA, and all attempts, resolutions and alternatives that affect the status and role of UNRWA established by UN Resolution 302 of 1949. We call on all countries in the world, especially the members of this Assembly, to support and protect UNRWA's budget so that it can fulfill its obligations to about 6 million Palestinian refugees until their case is resolved in accordance with UN Resolution 194.
15. **Call upon** the international community to fulfill its pledges to rebuild infrastructure and rehabilitate people in Gaza, which have been destroyed by Israeli forces, and to support the Palestinian economy in the occupied Palestine.
16. **Call upon** countries that have established embassies, offices or diplomatic missions in occupied Jerusalem, to draw back the decisions in compliance with the UN Security Council resolutions referred to in the preamble to the resolution, in particular resolution 478 of August 1980, and UN General Assembly Resolution: A / ES-10 / L. 22 of December 2017, which considered the recognition of Jerusalem as Israel's capital as null and void, and calling on all APA member states to refrain from establishing diplomatic missions in occupied Jerusalem.
17. **Affirm** that development, investment and improvement of the standard of living are rights denied to the Palestinian people for 52 years now, due to the continuation of the Israeli occupation. It's a must first to end the occupation, in order to liberate the Palestinian economy, and enable the Palestinian people to control their natural resources and economic wealth, and invest to live a decent life away from blackmail and bargaining.
18. **Reaffirms** its rejection of US Secretary of State declaration on 18th of Nov 2019 that Israeli settlement in the Occupied Palestinian Territories is not inconsistent

with the international law and considers the declaration a flagrant violation of international law and UN resolutions in particular UN Security Council resolution 2334.

19. **Invites** the United Nations High Commissioner for Human Rights to expedite the publication of the “Black List” of Israeli and foreign companies dealing and/or working in Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territories as a necessary step to isolate settlements and protect human rights.



Resolution on Harmonious Development through Democracy

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the principles and purposes of the United Nations Charter, which reaffirms the dignity and worth of human beings, in the equal rights of nations large and small and the principle of the sovereign equality of the UN Members;

Recalling also the United Nations Member commitment stipulated in the UN Charter to employ international machinery for the promotion of the economic and social advancement of all people;

Reiterating that democracy, dignity of human beings, rule of law and justice are universal, interconnected, mutually reinforcing and crucial for development;

Recognizing that the eradicating poverty in all its forms and dimensions, including extreme poverty, is the greatest global challenge and an indispensable requirement for sustainable development and in this regard, stressing on the importance of an enabling environment based on principals of democracy for the promotion of higher living standards, decent employment, and conditions for economic and social progress and development;

Mindful of the need for leading role of Parliaments towards the full realization of SDGs;

1. **Acknowledge** the core role of Parliaments in the socio-economic development by involving the will of the people through transparent, accessible, accountable and effective institutions at all levels;
2. **Consider** democracy, transparency and accountability among the important means to sustainably end poverty, promote shared prosperity and the basic social and economic needs;
3. **Commit** to remove and eradicate all obstacles in the administration of socio-economic polices and all forms of discriminations, including, but not limited to race, color, creed, cast, sex, language, religion, nationality, and ethnicity;
4. **Recognize** the need for active engagement with civil society organization and youth at all tiers of governance to ensure equitable development;

5. **Urge** that APA Members Parliaments shall continue to encourage sustainable human development through social security programs for marginalized segments of the society;
6. **Acknowledge** that regional disparities in economic development are amongst the leading causes of marginalization of efficacy and efficiency of democratic setups. Requiring affirmative actions to bring equitable and judicious development across the region;
7. **Emphasize** to improve regional and inter-regional connectivity to promote socio-economic development of the people of Asia and
8. **Urge** APA Members to generate an informed debate and share experiences at APA platform on the democratic process leading to development.



Draft Resolution on Enhancing Cooperation among the Members of the Asian Parliamentary Assembly to Protect and Promote Multilateralism

We, the Members of the Asian Parliamentary Assembly,

Recalling the relevant principles set forth in the Charter of the Assembly and the Charter of the United Nations;

Mindful of the existence of mutual interests and common problems among the Member Parliaments and *convinced* of the need to further strengthen the existing cooperation;

Recognizing the serious danger and threats posed by the actions and measures which seek to undermine international law and international legal instruments;

Recalling paragraph 4 of the report of Secretary-General of the United Nations entitled “Report of the Secretary-General on the work of the Organization” contained in document A/72/1 wherein it states that “now more than ever, multilateral action is needed to find effective solutions to this mix of challenges”. *Sharing* his concern expressed in paragraph 140 of the same report that “multilateralism is being questioned at a time when we most need coherent global responses to these interconnected events”;

Underscoring the need to strengthen cooperation between APA and other regional and international inter-parliamentary organizations and forums on matters related to Asia;

Expressing opposition to all unilateral coercive measures, with certain destructive effects on the foundation of multilateralism, including those measures used as tools for imposition of unjust political or economic and financial pressure against any country;

Continuing to maintain, strengthen and manifest the unity and solidarity among the members of APA, particularly with those whose nations are suffering from the negative consequences of unilateral coercive measures at political, cultural and economic levels;

Reaffirming that each State has full sovereignty over the totality of its wealth, natural resources and economic activity, exercising it freely;

Gravely concerned that the use of unilateral coercive economic measures adversely affects the economies and the development efforts of all nations, and have a serious general negative impact on international economic cooperation and on worldwide efforts to move towards a non-discriminatory and open multilateral trading system;

Determined, for the sake of peace and stability and promoting friendly and mutually beneficial relations among all nations in the world through, including, contribution to international cooperation aimed at strengthening multilateralism and curbing the negative effects of unilateralism, we, the Member Parliaments of APA, *agree* to undertake the following measures, among others;

1. **Reaffirm** our commitment to the Charter of the United Nations and universally recognized norms and principles of international law and the objectives and principles enshrined in the Charter of the Asian Parliamentary Assembly;
2. **Reaffirm** our commitment to effective multilateralism with the United Nations at its center;
3. **Assert** on behalf of the parliamentary community of Asia to work in line with the expectation that the world will become more committed to promoting multilateralism in all aspects of world affairs;
4. **Call upon** all Parliamentarians in Asia to redouble their efforts at all possible levels to adopt measures aimed at preventing and curbing the negative effects of illegal unilateral measures undermining free, open and transparent relations among members of the Asian community;
5. **Welcome** all initiatives of the Member Parliaments to promote and strengthen cooperation in various fields including economy, finance, transport and trade within the geography of APA at bilateral and multilateral levels;
6. **Reaffirm** the willingness of the Asian parliamentarians to closely cooperate and collaborate with other branches of their respective governments in formulating proper and effective national plans to help promote multilateral cooperation in all spheres of regional and international relations;
7. **Reject** unilateral coercive measures, with all their extraterritorial effects, as tools for political and economic pressure against any country in particular against developing countries. **Underscore** the need for all States to avoid politicization of the UN Security Council sanctions regime against the spirit and objectives of the UN Charter, particularly with those Member States whose nations are suffering from negative consequences of unilateral coercive measures at political, cultural and economic levels;
8. **Urge** all Member Parliaments to facilitate the adoption of urgent and effective measures to impede the use of unilateral coercive measures against any country that are inconsistent with the principles of international law as set forth in the Charter of the United Nations and that contravene the basic principles of the multilateral trading system. **Request** States applying these measures or laws to revoke them fully and immediately;

9. **Reiterate** unwavering support to JCPOA, which remains a significant achievement of multilateral diplomacy endorsed unanimously by the UN Security Council through Resolution 2231 dated 2015 and underscore that JCPOA proved to be effective and has no alternative;
10. **Reaffirm** sovereign right of our people to acquire, manufacture, export, import and retain all economic goods required to ensure an acceptable standard of living and a sustainable development for them;;
11. **Emphasize** that under no circumstances should people be deprived of their own means of subsistence and development, and **stress** that no illegal restrictive measure should be taken against any nation in this regard;
12. **Stress** that food, medicine and basic goods should not be used as an instrument for unilateral political and economic pressure. **Stress** the importance of international cooperation and solidarity, especially within the framework of APA, to prevent such unilateral coercive measures that affect the trade related to food, medicine and basic goods;;
13. **Request** the Secretary-General to submit a report to the next meeting of the Standing Committee on Political Affairs containing initiatives, including those introduced by the Member Parliaments, to promote the role of parliamentarians, especially within the framework of APA, in furthering multilateralism.